الواقع السياسي والاجتماعي للأقليات المسلمة في ميانمار .....رؤية تقويمية للتدخل الدولي

أ.م.د. همسة قحطان خلف (*)

أ.م.د. سحر محسن عبود

المقدمة

لقد عانت ميانمار من تحديات كبيرة وإشكاليات عدة تتعلق بانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي المتأتي من استمرار اوضاع الصراع المسلح والعلاقات غير المستقرة بين الحكومة والأقليات المسلمة فيها ، والتي لازالت تتعرض لمخاطر الإبادة الجماعية والاضطهاد السياسي حيالها ، ناهيك عن حالة الانقسامات والنزاعات العرقية والأثنية والدينية المتأتية بدوافع الكراهية والرغبة الجامحة في تذويب وطمس معالم وملامح الهوية الثقافية الاسلامية من جانب ، وعدم جدية الحكومات المتعاقبة في ميانمار في تسوية الصراع المسلح المستمر منذ عقود طوال من جانب آخر. لاسيما وإنها تعمل من اجل فرض واقع سياسي واجتماعي مغاير يرمي الى تحييد وإضعاف دور الاقليات المسلمة ومنعها من المطالبة بحقوقها الإنسانية.

إن الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الاقليات المسلمة في ميانمار معبئ بالأزمات والأحتقانات الممتدة في الجذور التاريخية إلى المرحلة الاستعمارية التي عانت منها طويلاً، ثم ما لبث ان استمر هذا الواقع لمرحلة ما بعد الاستقلال ،اذ بدأت تتفاقم فيها إشكالية وضع الأقليات المسلمة مع استمرار الصراع المسلح من دون تسوية في ظل انعدام الاستقرار السياسي بعد التحول من نظام الحكم العسكري إلى نظام الحكم الديمقراطي المدني.

إن غياب الرؤية الحكومية الواضحة في التعاطي وممارسة الاضطهاد السياسي والتطهير العرقي ،وعدم جدية السلطات الحاكمة في ميانمار أدى إلى إلحاق الضرر بالأقلية المسلمة في ميانمار ((الروهينغيا)) ،وإضعافهم بشتى الوسائل، منها عدم الاعتراف بحقوقهم والتعامل معها على أساس المواطنة المنشودة لأسباب تتعلق بازدياد المخاوف والخشية من المطالب المشروعة لهذه الأقلية التي كفلتها الاديان السماوية جميعها، والقوانين الدولية والإقليمية وأعرافها السامية في مجال حماية وتعزيز منظومة حقوق الانسان في ظل

(*) كُلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد

hamsa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

عولمة الثقافات وتداخلها مع مورثات الشعوب الحضارية التي ما لبثت ان تكون جزءا من عالم يسعى نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الصالح الرشيد وما سواها.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها الأقليات المسلمة في ميانمار ،نتيجة للتطورات السياسية الداخلية التي تعاني منها الطبقة السياسية الحاكمة والممتدة من مرحلة ما قبل وبعد الاستقلال ،وصولاً الى التحولات السياسية العالمية التي شهدتها الدول النامية في ظل التحول نحو الديمقراطية وفقا لمبادئ وقيم الغرب الليبرالي الرأسمالي في احترام حقوق الانسان ، ونظرا للأبعاد المختلفة والمتجددة التي اكتسبتها مشكلات الأقلية المسلمة في هذا البلد، لذا يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على هذا الموضوع الخطير الذي تتجلى آثاره في مستقبل الأقلية المسلمة في هذا البلد.

هدف البحث:

يرمي هذا البحث الى التعريف بمشكلة الأقلية المسلمة في ميانمار والوقوف على حقائق الاضطهاد بدوافع دينية وعرقية وما سواها في ضوء أسبابها وتطوراتها كونها مشكلة قديمة والآن هي موضوع الساعة ،لاسيما في ظل الأدوار التي تقوم بها الدول الإقليمية والدولية ، ناهيك عن اشكاليات تأخر الدعم الدولي في توفير الحماية لهذه الأقليات .

مشكلةالبحث:

يتمحور هذا البحث حول واقع الأقليات المسلمة في ميانمار ومحاولة الوصول إلى معرفة حقيقة مشكلة هذه الأقلية من خلال طرح الأسئلة الآتية:

١.هل ان مشكلة الأقلية المسلمة في ميانمار هي مشكلة سياسية أم اجتماعية ؟ والى أي مدى يؤثر الواقع السياسي والاجتماعي في الأقلية من أجل الوصول إلى الاستقرار السياسي في ظل مجتمع يعاني من انعدام التوافق الوطني والتماثل الديني؟

٢.مامدى تأثير الدور الإقليمي الدولي على أزمة الأقلية المسلمة في ميانمار ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ممارسة الحكومات المتعاقبة في ميانمار التعصب الديني والعرقي، واستخدام العنف حيال هذه الأقلية بشكل مفرط وعدم منحهم حقوقهم الإنسانية والقانونية مقابل ضعف دور المجتمع الدولي الذي لم يكن جاداً في حماية الاقلية المسلمة التي كانت السبب الأساسي في تعرض هذه الأقلية الى أزمات وصلت الى حد الإبادة الجماعية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على منهج التحليل النظمي لما يوفره هذا المنهج من قدرة على معرفة مدخلات المشكلة التي تؤثر على أوضاع الأقليات المسلمة وتشخيص دور الحكومات للتعاطي مع ابعاد واقع واحوال موضوع البحث والمخرجات النابعة من هذا الواقع؛ من اجل وضع الحلول المناسبة مع الاستعانة بالمنهج الوصفي بهدف تشخيص ووصف العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في واقع وابعاد الصراع والنزاع المسلح الذي يجري بين الحكومات المتعاقبة والأقلية المسلمة في هذا البلد، فضلا عن استخدام

المنهج التاريخي لتتبع ووصف مراحل المشكلة التي تعرضت لها الأقلية المسلمة وتطورها .

هيكلية البحث:

انتظم البحث على مبحثين الى جانب المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول / الواقع السياسي والاجتمعي

المبحث الثاني / أبعاد التدخل الإقليمي والدولي في أبعاد التدخل الإقليمي والدولي في مجال إطالة أمد العنف بين الأقلية المسلمة والسلطة الحاكمة في ميانمار.

المبحث الأول

الواقع السياسي والاجتماعي في ميانمار

كانت ميانمار ولاية من ولايات الهند المتحدة وقد افرزها الاستعمار البريطاني في عام ١٩٣٧م، وتقع في الجانب الشرقي من خليج البنغال إضافة الى تايلاند ولاوس وبعض المناطق الصينية التي تقع على الجانب نفسه، أما بنجلاديش والهند فتقع إلى الغرب منها وإلى الشمال تحدها هضبة التبت، وفي الشمال الشرقي تحدها بعض المناطق الصينية، وفي الجنوب المحيط الهندي وخليج البنغال يمتد ذراع بورما نحو الجنوب الشرقي في شبه جزيرة الملايو [١].

وكانت عاصمة بورما رانجون أو رانغون التي تقسم حسب الحدود الطبيعية الجغرافية على قسمين بورما العليا وعاصمتها ماندلاي، وبورما السفلى وعاصمتها رانجون . أما التقسيم السياسي والتنظيمي لبورما فيقسم على(١٤) قسماً فيها (٦)ولايات مقسمة وفقا للقوميات وهي: ولاية كرين، ولاية شان، ولاية كآيا، ولاية كجهن، ولاية اراكان، ولاية وركهائن هذا من جانب .وتوجد (٨) اقاليم أخرى مقسمة وفقا للتقسيم الإداري[٢] وكانت تسمى بولايات "اتحاد بورما" وهو الاسم الذي اتخذته الدولة بعد استقلالها من المملكة المتحدة عام ١٩٤٨م، والتي عدلت اسمها بعد ذلك إلى "الجمهورية الاشتراكية لولايات اتحاد بورما" الذي اعتمد بعد عام ١٩٧٤م، وفي تموز ١٩٨٩م غيرت الحكومة العسكرية اسم هذه الدولة للمرة الثالثة إلى "اتحاد ميانمار"، ولم تعترض الأمم المتحدة عن تغير اسم بورما إلى جمهورية اتحاد ميانمار في حين مازالت الولايات المتحدة وبريطانيا تشير إلى اسم بورما ؛ وذلك لرفضهما الإجراءات والسياسات التي اتبعها النظام العسكري الحاكم وبعد قيامه بمقتل الآلاف عند قمع الانتفاضة الشعبية آنذاك[٣].

ويتركز المسلمون في ولاية أركان المتاحة لبنغلادش وأطلق عليهم الروهنيغيا، ويشير بعض مؤرخي الروهينغيا إن هذه التسمية مشتقة من العربية ((الرحمة)) وترجع إلى قصة السفينة التي تحطمت بالتجار العرب على سواحل أراكان، فأمر ملكها بقتلهم وهم يصيحون الرحمة.. الرحمة، فأطلق عليهم راهام، وتبدل الاسم بمرور الزمن الى روهينغيا، وينحدر الروهينغيا من أصول عربية وفارسية ومغولية[٤]، وتذكر مصادر أخرى ان كلمة "روهينغيا" تعني "الرحماء" وهي كلمة محرفة للاسم الذي اطلق على الجنود المسلمين الذين استقروا في أراكان بعد استيلاء ملك بورما* عليها في القرن (١٨)[٥].

يبلغ عدد سكان ميانمار حوالي(

٤١٨,٨٩٠,٥٦(مليون نسمة وفقاً لإحصائية ٢٠١٦وعقيدتهم البوذية وهي الطبقة الحاكمة في الدولة، والسكان فيها متعددي الأديان، الا إن الديانة الرسمية فيها هي البوذية ،اذ تصل إلى(٨٧٪)من مجموع السكان أما نسبة المسلمين فهي (٤٪) فضلا عن نسبة المسيح (٦٪)، أما نسبة الأقليات الدينية الأخرى فتقدر ٣٪[٦]، ويوجد تضارب في نسبة المسلمين في ميانمار فمن جانب الحكومة تحاول أن تقلل من نسبه المسلمين هناك، في الوقت الذي يؤكد المسلمون على إن اعدادهم كبيرة وتقدر منظمة تضامن الروهنيغيا المدافعة عن حقوق أبناء اركان المسلمين منذ عام ١٩٣٨م عددهم بحوالي(١٥٪) من نسبه السكان، ويتركز (٧٠٪) من عدد سكان المسلمين في ولاية اراكان، الا ان الكثير منهم قد هاجروا إلى الخارج؛ بسبب اضطهادهم من الدولة[٧].

ويوجد في ميانمار أكثر من مائة لغة محلية تختلف كل منها عن الأخرى، ويتكلم الغالبية العظمى منهم اللغة البورمانية التي تعد اللغة الرسمية[٨]، واللغة التي يتكلم بها السكان الروهنيغيا هي مزيج من اللغات العربية والفارسية والاردية والبنغالية ففي عهد الحكومة الإسلامية (١٤٣٠-١٧٨٤) م كانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية، وان معظم خريجي المدارس الدينية يفهمون اللغة العربية والفارسية معاً ويستطيعون قراءتها وكتابتها وكما يتكلم بها معظم طلاب المدارس الحكومية وخرجيها ،إضافة إلى اللغة الروهينغية والاردية اللغة البورمية والإنكليزية[٩].

ويتكون اتحاد ميانمار من عرقيات متعددة قد تصل الى (١٣٥) عرقاً، ويعد "البورمان "التي ترجع اصولهم إلى التبت الصينية من أبرز الأعراق في ضوء الكثرة وهم قبائل شرسة عقيدتهم البوذية استولوا على البلاد وأصبحوا الطائفة الحاكمة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ومن بين العرقيات الأخرى ال شان، كشين، كارين، وكايا، وركهاين والماغ إضافة إلى المسلمين[١٠] الذين يعدون من افقر الفئات في البلاد وأقلها ترسيخا فقد حُرموا من الحصول على الجنسية وكانوا من اكثر المجموعات اضطهادا كما سنبحث ذلك لاحقا.

فقد دخل الإسلام ميانمار من طريق ولاية أراكان التي كانت في الماضي دولة إسلامية مستقلة لقرون عدة والتي حكمها ملوك المسلمين ومن أشهر ملوكها (محمد حنيف)،(عيسى ثو) و(امير حمزة)، وهنالك العديد من العلامات والآثار التي تدل على حكم المسلمين في هذه المنطقة[١١]،اذ استمر الحكم الإسلامي فيها قرابة (٣٥٠) عاما ضوء الاعوام(١٤٣٠-١٧٨٤م) الى ان انفرط عقدها على يد الغزاة البورميين إذ احتل ملك بورما "بوداباي" إقليم اراكان وضمه الى بورما عام ١٧٨٤م، من هنا بدأت مأساة الأقلية المسلمة في ميانمار، وبعد الاحتلال البوذي الذي دام ما يقارب الأربعة عقود احتلت بريطانيا الأراضي البورمية جميعها في ١٨٢٤م ،وضمتها إلى حكومة الهند البريطانية الاستعمارية[١٢]، وفي عام ١٩٣٧ انفصلت بورما عن الهند نتيجة اقتراع ضوء استقلالها لتكون مستعمرة بريطانية منفصلة، وكان المسلمون في طليعة المكافحين للحصول على الاستقلال من بريطانيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ،اذ واجه المسلمون الاستعمار الإنكليزي بعنف مما جعل جعل بريطانيا تخشاهم، فبدأت بإدخال الفرقة بين المسلمين و الديانات الأخرى في البلاد لكي تشتت

وحدتهم و الايقاع بهم في ضوء سياسة (فرق تسد)، وأشعلت العداوة والحروب بين المسلمين والبوذيين، وتمثلت المؤامرات التي اساءت بها بريطانيا الى المسلمين بمظاهر عدة منها[١٣]:

١- طرد المسلمين من الوظائف وإحلال البوذيين محلهم.

٢- مصادرة أملاك المسلمين وتوزيعها على البوذيين.

٣- تحريض البوذيين ومدهم بالسلاح، وزج المسلمين وخاصة قادتهم في السجون ونفيهم إلى خارج البلاد.

٤- إغلاق المدارس والمعاهد والمحاكم الشرعية التي تخص المسلمين ونسفها بالمتفجرات.

وفي عام ١٩٣٧م جعلت بريطانيا بورما مع اراكان مستعمرة مستقلة بعد ان كانت اراكان مملكة إسلامية مستقلة عن حكومة الهند البريطانية، وتعرض المسلمون في عام ١٩٤٢م لمذبحة وحشية كبرى من البوذيين والمستعمرين البريطانيين، وبلغ عدد ضحايا المسلمين الى (مائة ألف) مسلم وشردت الالاف منهم الى خارج البلد [١٤].

وفي عام ١٩٤٧م وضع أول دستور لميانمار كدولة مستقلة من قبل الجمعية التأسيسية، والذي نص على ان اتحاد ميانمار جمهورية اشتراكية تؤمن بحرية المعتقد الديني وعلى حق القوميات العرقية ممارسة ديانتها بحرية، واعترف الدستور بالبوذية كديانة للأكثرية في البلاد الا انه كفل حرية العبادة وبوجود ديانات أخرى كالإسلام والمسيحية والهندوسية والوثنية في البلاد [١٥].

وقبيل استقلال بورما عقد مؤتمر عام في مدينة (بنغ لونغ) للتحضير للاستقلال ودعيت اليه العرقيات جميعها الا المسلمين الروهينغا لإبعادهم، لكي لا يشاركوا في تقرير مصيرهم، وفي ٤ كانون الثاني ١٩٤٨م منحت بريطانيا الاستقلال لميانمار على ان تمنح الاستقلال للعرقيات بعد عشر سنوات (إذا رغبت في ذلك)، الا ان البورميين نقضوا عهدهم بعد الاستقلال [١٦].

١- نظام الحكم في ميانمار:

مَر نظام الحكم في ميانمار بمراحل تطور سياسية عدة ،اذ تم إنشاء اتحاد بورما عام ١٩٤٨م وتقلد رئاسة الوزراء "اونو U-Nu"، الذي عمل على إدارة الحكم بشكل ديمقراطي يمثل جميع الطوائف في البرلمان، اذ كان (٣٠) عضواً مسلماً اثنان منهم كانوا في مجلس الوزراء ثم انضم إليهم وزير ثالث وساد تعدد الأحزاب، ويتولى الحكم المجموعة التي تحصل على الأغلبية داخل البرلمان [١٧]. واستمر الحال لغاية عام ١٩٦٢م عندما وقع الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال "ني ون Newin"[١٨]، وتولى المجلس العسكري شؤون البلاد، وأطلق عليه اسم (مجلس الدولة للسلام والتنمية)، وتولى رئيس المجلس رئاسة الوزراء ومنصب وزير الدفاع، ولم نرى أي مظهر من مظاهر الديمقراطية منذ تسلم المجلس إدارة البلاد خاصة بعد ان جرى إلغاء السلطة التشريعية وغيرها من المؤسسات الحكومية ،ولذا كَون دولة موحدة اشتراكية مستقلة داخل الاتحاد وجرى اعلان وحدة بورما[١٩]، ومنعت الأحزاب السياسية بموجب القرار الصادر من المجلس الثوري عام ١٩٦٤م وقد شمل هذا القرار الأحزاب اليمينية واليسارية

باستثناء الحزب الحاكم حزب "طريق بورما الى الاشتراكية"، وقد فسر المجلس الثوري في بيان اذاعه الرئيس "ني ون "وهو ((إن كل الاحزاب السياسية البرجوازية ميتة الآن.. وان الاقطاعيين والرأسماليين والاستعماريين والطبقة الوسطى، قد تحالفوا جميعاً ضد الثورة وقاوموا الإجراءات الاقتصادية الاشتراكية ومعارضة مصالح الشعب العامل)) كما جاء في البيان ((ان جميع القوى الاشتراكية في البلاد يجب ان تتحد داخل حزب طريق بورما إلى الاشتراكية)) لتنتهي هذه التجربة في بورما إلى نظام الحزب الواحد [٢٠].

وازداد وضع الشعب البورمي فقراً وساءت أحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل كبير مما أدى إلى وقوع احتجاجات مناهضة للحكومة عام ١٩٨٨م نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي والتوترات العرقية الأمر الذي اجبر (ني ون) على الاستقالة ،وتولي القيادة العسكرية الجديدة التي تدعى مجلس الدولة لإعادة النظام والقانون (SLORC) إدارة البلاد ووعدت الحكومة الجديدة بأجراء انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب، وبالفعل أجريت تلك الانتخابات في عام ١٩٩٠م التي وصفت بأنها متعددة الأحزاب وفاز بها حزب الرابطة الوطنية بزعامة (أونغ سان سو تشي) (*) بغالبية مقاعد البرلمان إذ حصل حزبها على (٨٢٪) من الأصوات، الا ان الحكومة العسكرية رفضت نتائج الانتخابات واعتقلت العديد من السياسيين المعارضين وفر بعض منهم الى خارج البلاد، وخضعت زعيمة المعارضة (اونغ سان تشي) إلى الإقامة الجبرية في منزلها. ومنذ عام ١٩٩٩م جرى العمل على وضع دستور جديد للبلاد وتسليم الحكم العسكري الى السلطة الجديدة [٢١]، لذا قدمت الجمعية التأسيسية المسودات المعدة من المجلس العسكري الحاكم، وأجري الاستفتاء على الدستور في أنحاء البلاد كلها في التاسع والعشرين من أيار عام ٢٠٠٨م، وتولى الحكم حزب التضامن والتنمية الاتحادي بعد الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٠٨م الذي فاز بأغلبية الأصوات كونه حزباً حظي بالدعم من العسكريين، والذي وعد بعدد من الإصلاحات السياسية في الدولة [٢٢].

٢ ٢٠٠٨م: -

أعتمد دستور عام ٢٠٠٨م نظاماً جمهورياً رئاسياً ديمقراطياً متعدد الأحزاب تتوزع فيه مسؤوليات ممارسة السلطة بين السلطات الثلاث ((التنفيذية، التشريعية، القضائية)). ولذا يمكننا تحديد أبعاد عمل هذه السلطات من الناحية الدستورية وكالآتي: -

ا-السلطة التشريعية: توجد هناك هياكل تشريعية للاتحاد في الولايات أو الأقاليم، ولكل الأعضاء المنتخبين في كل من هذه الهياكل التشريعية مدة ولاية محددة بخمس سنوات، والهيئة التشريعية للاتحاد تسمى (بيداو نغسو هلوتاو) ثنائية المجلس الأول يسمى (بيثو هلوتاو)، الذي يمثل الشعب والبلدات والثاني يسمى (اميوثا هلوتاو) يمثل الولايات والاقاليم ،ويحق للمثلي الأعراق الوطنية من المشاركة في الهيئة التشريعية في المناطق او الأقاليم الخاصة للإدارة الذاتية المعنية . ويضم كل مجلس من مجالس الهيئة التشريعية (٢٥٪)من عدد النواب وهم أعضاء في الجيش الذي يجري تعيينهم من القائد العام، اذ منح دستور٢٠٠٨ م للجيش امتيازات وحصانات ونفوذ داخل السلطة التشريعية

[٢٣]، وهـذا ما يؤشـر الـدور المحـوري الذي تؤديه المؤسسة العسـكرية في سياسة ميانمار.

ب-السـلطة التنفيذيـة: ينـص دسـتور اتحـاد جمهوريـة ميانمـار لعـام ٢٠٠٨م على نظام حكومـة ينتخـب رئيـس جمهوريـة ميانمـار من هيئـة انتخابية والـذي يقوم بـدوره بتعيين الحكومـة ويصادق عليها رسـميا من البرلمان ، رئيـس الاتحاد هو رئيس السـلطة التنفيذية ، ولايمكـن إقالة الرئيس أو مجلـس الوزراء إلا بإجرات العزل فقط، وتنقسـم البلاد على سلسلة من الأقاليـم والولايات، بالإضافـة إلى مناطق تـدار ذاتيا مـع وجـود مناطق الاتحـاد الأخر ،وبموجب هذا الدسـتور تناط جميع السـلطات التنفيذيـة للرئيـس الـذي ينتخب مـن البرلمان والتـي حددت مـدة ولايته خمس سـنوات قابلة للتجديـد، ويتولـى تعييـن الـوزراء ويقيلهـم، ويرأس عددا من الهيئات الهامة البرلمانية [٢٤].

ج-السلطة القضائية: تتكون من المحاكم العادية والمحاكـم العسـكرية والمحكمـة الدسـتورية وعلـى رأس المحاكـم العادية المحكمـة العليا التي توجد في كل ولايـة وإقليم ماعدا المناطق التـي تدار ذاتيـا والبلـدات والمقاطعـات التي لديهـا محاكمهـا الخاصـة بهـا، أمـا المحكمة العليا فهـي أعلى محكمة فـي الجمهورية [٢٥].

ونظمت السـلطة العسـكرية الحاكمة انتخابات عامـة فـي عـام ٢٠١٠م التـي اسـفرت عـن انتخاب (ثين سـين) رئيسـا للبلاد وبعد عامين جرى تشـكيل حكومة وبرلمـان جديدين لكنهما واجهـا احتجاجات داخلية وانتقـادات خارجية أطلق على أثرها الرئيس (ثين سـين) عددا من الخطـوات الإصلاحية أهمها انه حل نفسـه في مـارس ٢٠١١م وسـلم الحكومة إلى سـلطات وصفهـا بأنهـا مدنيـة [٢٦].وهكذا بـدأ الإنتقال ظاهرياً من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وفـي عام ٢٠١٢م اسـتكمل البرلمـان الوطني البورمـي و(١٤) مجلـس إقليمـي مهـام العام الأول مـن نشـاطهم ولأول مـرة منـذ الانتهاء الشـكلي للحكـم العسـكري، اذ شـغل اغلـب المناصب الوزارية وبصفة دستورية جنرالات عسـكريون إذ تولوا مناصب الدفـاع والداخلية وامن الحدود، وشغل العديد منهم مناصب مهمة فـي حزب اتحاد التضامن والتنمية المدعوم من الجيش الى ان خسـر فـي انتخابات ٢٠١٥م اذ أقـر بفوز حزب الرابطـة الوطنية للديمقراطية التـي تتزعمـه (اونـغ سـان سـو تشـي) التي حصلـت على غالبيـة المقاعـد البرلمانية التي تضمن لها تشكيل الحكومة ،لكنها منعت رسميا من ذلـك على الرغم من انهـا زعيمة الحزب؛ بسـبب المادة(٥٩و)(*) التي تتعلق بالشـروط المؤهلـة للرئاسـة، والتي منعتها من الترشـيح للمنصـب بسـبب جنسـية أولادهـا الأجنبيـة لكن ذلك لـم يمنعها من اتخـاذ جميع القرارات المتعلقـة بالحـزب[٢٧]، لذا انتخـب "هتين كياو " المقرب من (اونغ سـان سـو تشـي) ليصبح اول رئيـس مدني يحكـم البلاد منذ عقـود[٢٨].

ولقـد واجـه نظـام الحكم فـي ميانمـار إضافة الـى الصـراع علـى السـلطة قضايا أساسـية هي قضيـة المحافظة على وحـدة البلاد ودمج الجماعـات العرقيـة المختلفة فـي أطار قومي متماسـك، وكيفية التعامل مع الأقلية الإسلامية فـي البـلاد التـي طالبـت بحقوقهـا؟ إذ طالب المسـلمون في إقليـم اراكان المسـلم المحافظة علـى هويتهـم الدينيـة وتحسـين أوضاعهـم وحمايتهـم ومنحهـم جميـع حقوقهـم [٢٩].

وعلى الرغم من ما اشـار إليه الدسـتور بصدد

التسامح مع جميع الأديان ومنح ممثلي الأعراق الوطنيــة حق المشــاركة في الهيئة التشــريعية للمناطــق الخاضعة للإدارة الذاتيــة[٣٠]، إلا إن موقــف الحكومــات منــذ عــام ١٩٦٢م عندما تسـلمت السـلطة العسـكرية مقاليـد الحكم في ميانمار لم تعد الروهينغيا من ضمن هذه الفئات أو الأعــراق، والغي حق المواطنة للمســلمين، ووصف المســلمون المهاجرين غير الشرعيين والمنحدريــن مــن جماعــات إســلامية غيــر معروفة، لذا عانوا الروهينغيا ولمراحل طويلة مــن التمييــز ضدهم، اذ لــم يســمح للروهينغيا بتكوين أحزاب سياســية خاصــة أو التدخل في شــؤون الدولة أو المشــاركة في أي نشــاطات سياســية[٣١]، وحضــر التنقــل داخل البــلاد الًا بتصريح من السـلطات، ولم يعامل الروهينغيا بشــكل متســاو امام القانــون وارتكبــت بحقهم جرائم عــدة دون مثول مرتكبيهــا أمام القضاء ،وحُــرم مســلمو الروهينغيا مــن الضروريات الأساســية للحياة من الغــذاء والرعاية الصحية والتعليــم، إضافــة الى افتقادهم للأمــن والتملك والكرامــة، ونتيجة لهذه الأوضاع أُجبر الآلاف مــن الروهينغيــا علــى مغــادرة بلادهــم[٣٢].

وخلاصــة ممــا تقدم تبيــن ان الواقع السياســي والاجتماعي للاقلية المســلمة في ميانمار معقد وشــائك إذ مشــكلة المســلمين بــدأت منذ منح الاستعمار الاستقلال لميانمار ،وعلى الرغم من إن نصــوص الدســاتير١٩٤٧ ١٩٧٤،٢٠٠٨ م أكــدت علــى حريــة المعتقــد الدينــي وحــق القوميــات ممارســة ديانتهــا ،وكفلــت حريــة العبــادة للمســلمين الا ان الحكومــات المتعاقبة لــم تعتــرف بهذا الحــق ، ولم تعدهــم مواطنين بــل مهاجرين بنغــال غير شــرعيين ليس لهم حقــوق فــي ميانمار ،ممــا أدى الــى تعرضهم للعنف والاضطهــاد الذي وصل إلى حد الإبادة الجماعيــة وفقــاً لتوصيفــات الأمــم المتحــدة .

المبحث الثاني: التدخل الإقليمي والدولي على إطالة امد العنف بين الأقلية المسلمة والسلطة في ميانمار

اولاً: أبعاد الدور الاقليمي

تــؤدي القوى العظمــى دوراً هائلا فــي تحديد مصائــر الكثير من الدول فــي المرحلة الحالية والمســتقبلية وإن الكثيــر مــن هــذه الأدوار مرهونة أيضا بدول أصغر منها شــأنا ،فالكثير مــن هذه الــدول الصغــرى تحوز علــى مواقع جغرافيــة تجعل منهــا مطمعا للقــوى المحيطة بهــا، ممــا يثيــر مواقــع هــذه الــدول تطلعات القــوى الاقتصاديــة العالميــة نحــو المزيد من الانفتــاح عليها والاســتفادة منهــا ،وخاصة اذا ما تماســت هذه الدول جغرافيا ،ووفقا لمنظور يوثانت(*) فأن بورما مثال بالنســبة لآســيا لما تمثله قناة الســويس بالنسبة لمصر من تحولات جغرافية وتلاق إنســاني وحضاري واقتصادي غير مســبوق في التأريخ البشــري وستســمح بفتح مســارات جديدة تعمــل الصين في ضوئها بالخروج إلــى المحيط الهنــدي والانفتاح على جنوب شرق آســيا والشرق الأقصى، كما تمثل رئة آسيوية واعدة، ولذلك يساعد موقع ميانمار على الربط بين أكبر دولتين صاعدتين اقتصاديا هما: الصين والهند، كذلك تمثل ميانمار طريق الحرير الجديد بالنسبة للقوتين البارزتين الصين والهند في آسيا، فالمرور عبر ميانمار والهيمنة عليهــا يخلق موقعا تنافســيا بيــن الدولتين [٣٣].

١-دور الصين:

تشترك الصين مع ميانمار بحدود تتجاوز طولها (٢٠٠٠) كيلومتر، لذا فأن الوضع المضطرب في ميانمار يقلق الصين التي تشمل جزء من أراضي "المثلث الذهبي " مصدر إنتاج وتهريب المخدرات بمنطقة جنوب شرق آسيا[٣٤].ويوجد في ميانمار أقلية صينية جاء معظمهم عن طريق البحر واشتغلوا بالتجارة وفي تعدين القصدير في بعض المدن الداخلية لاسيما في أقصى جنوب بورما الشرقي ، ولا تمثل الأقلية الصينية أي مشكلة داخلية خطيرة في ميانمار ،بل ان السكان هناك يطلق عليهم التسمية الودية pauk paw))أي اقرب الأقارب ، ولكن من الناحية النظرية يمكن استغلال هذه الأقلية مستقبلا مما قد يعرض استقلال ميانمار للخطر، إذ إن سياسة الصين الشعبية تعتمد على شعوب الأقليات الموجودة داخل حدودها في نشر الايدلوجية الصينية في الخارج عن طريق اتصال هذه الأقليات ببقية شعوبها التي تسكن الجانب الآخر من الحدود مع ميانمار ولاوس وتايلاند[٣٥]، وإن وجود الكثير من الأقليات على الحدود ما بين ميانمار والصين وتايلاند جعلت تلك الدول أحد الأطراف المساعدة للأقليات في حربها ضد البورمين، إذ تمد حكومات تلك الدول الأقليات بالسلاح والمال في الكثير من الأحيان، ويرجع سبب ذلك ان الأقليات تعيش في معظمها في الهضاب والمرتفعات وعلى الحدود إذ تكثر مصادر الطبيعة مثل المطاط ،وغيرها والتي تبيعها الأقليات بأبخس الأثمان الى الصين مباشرة دون وجدود رقابة من الحكومة المركزية[٣٦]. ومن المهم ان نشير هنا إلى دور الصين في ميانمار له ميراث قديم منذ بواكير الثورة الثقافية التي ارادت الصين تصديرها لميانمار وقتئذ ، بل إن هناك اتفاقات ثقافية للارتباط القديم بين البوذيين في كلا البلدين ،إضافة الى علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين كون الصين حليفا للقادة العسكرين في ميانمار والصداقة والتعاون بينهما راسخة على المستوى الثنائي وامتداده على المستوى الإقليمي والدولي [٣٧].

وعبرت الصين عن طموحها في تطوير قدراتها الاقتصادية، إذ عقدت الصين مع حكومة ميانمار صفقة لتطوير جزيرتين كمحطات مراقبة لتتخذ بعداً أساسيا توظفه لتحقيق سياستها الإقليمية واسترداد أراضيها التي فقدت منها في أوقات ضعفها وهكذا بدت منطقة بحر الصين الجنوبي ساحة لكي تنطلق الصين كلاعب إقليمي ودولي [٣٨]، فميانمار تمثل طريقا حيوياً للصين التي تبحث عن منفذ الى المحيط الهندي وهو ما يدفع الصين للاستثمار بقوة فيها فقد بلغت الاستثمارات الصينية في المنطقة ما مقداره(٦,٨)بليون دولار شملت العديد من مشروعات مثل إنشاء ميناء بحري عميق في جزيرة "رامري" البورمية ،ومصانع سماد وبترو كيمياويات ومحطات توليد كهرباء وخطوط طرق سريعة تربط مدينة يونا بلاوس وتايلاند وكمبوديا ومصافي بترول ومصانع الحديد والصلب [٣٩].

وبحكم المصالح تراخت الصين عن شجب الإجراءات القمعية التي تقوم بها الحكومة في ميانمار لرغبتها بحماية مصالحها الاستراتيجية والأمنية إذ إنها تمتلك قواعد وتسهيلات عسكرية في الموانئ المطلة على خليج البنغال والمحيط الهندي كما لديها مصالح اقتصادية ،إذ تستورد سلعا من ميانمار كونه البلد المعزول سياسيا ،اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٢١,١) مليار دولار لعام ٢٠٠٥م في مقابل الدعم المالي والسلاح[٤٠]، إضافة الى مصالحها

في مجال الطاقــة اذ ان ميانمار تقوم بدور مهم في سياسة امن الطاقة الصيني، إذ إنها تستعمل السواحل الماينمارية كمنافذ لنقل النفط الذي ينبع موازياً لأنبوب نقل الغاز الذي افتتح عام ٢٠١٣ م والــذي يمتد مــن خليج البنغال قبال الســاحل الغربــي لميانمار إلى يونان جنوب الصين[٤١].

وقد اســتغلت الصين العقوبات الأمريكية على ميانمار للتقرب منها وتحقيق المصالح الصينية بصورة كبيــرة إذ أصبحت الصيــن رابع أكبر مســتثمر أجنبي في ميانمــار[٤٢] ،وتعد الصين واحدة من الدول القليلة التي تحالفت مع حكومة ميانمار العسكرية السابقة واستعملت حق النقض (الفيتو) في عام ٢٠٠٧م لمنع مجلس ألامن من إدانة النظام العسكري في ميانمار[٤٣]، ورفضت المساعي الامريكية لفرض عقوبات دولية على ميانمار مؤكدة تمسكها بمبدأ عــدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأخرى واصفة الحالة الداخليــة فــي ميانمــار في انها لا تشــكل تهديد للســلم والأمــن الدوليين أو حتــى الإقليمي في الوقت نفســه وقد دعت للقيــام بمصالحة وطنية وإحــداث تقــدم على طريــق الديمقراطيــة[٤٤].

إن موقــف الصيــن الرافــض فــرض عقوبات دوليــة علــى ميانمــار مــع السياســة الصينيــة الرافضة بشــكل تام لأي محــاولات من مجلس الامــن لمعاقبــة دولــة تتسبب فــي انتهــاكات حقوق الانســان؛ وذلك بســبب مصالــح الصين الاســتراتيجية التــي تتضمــن مصــادر الطاقة والأســواق والاســتثمارات اللازمة لاستمرار التنمية الاقتصادية ولتجنــب التحركات الدولية الخطيرة التي قد تزعزع محيطها الإقليمي [٤٥].

٢- دور الهند:

تعد الهند من اللاعبين الإقليميين الرئيسيين الذين لهم تأثير فــي الحكومة في ميانمار فمن الناحية التقليدية كانــت العلاقات بينهمــا وثيقة وودية، ومن الناحية الجغرافية تشــترك الهند وميانمار فــي حدود بحريــة وبرية طويلــة، إذ إن موانئ ميانمار توفر للهند أقصر الطرق الموصلة الى ولايــات هندية عدة تقع في الشــمال الشــرقي، ولاســيما إن بنغلاديش لا تسمح للهند بالوصول براً إلــى تلك الولايات عن طريق أراضيها[٤٦]. لذا وقعت الهند علــى بناء ميناء بحري "اكياب "على الســواحل الغربية لميانمار لتربط الحدود الغربية لها بالحدود الشــمالية الشرقية للهند بما يخلق طرق سريعة ومهمة من ثم لربط كالكوتا في الهند بمدينة كومنــج الصينية عبر ميانمار، وتبــرز أهمية ميانمــار كونها تؤســس لانفتاح صينــي _هندي في ضــوء بناء طرق ســريعة عصرية أدت لأول مرة إلى انكشــاف جغرافي غيــر مســبوق بيــن الصيــن والهنــد ووضعها لأول مــرة وجهــا لوجــه فــي دائرة المنافســة في جنوب شــرق آســيا والشــرق الأقصى[٤٧].

أمــا الدوافــع الرئيســة الكامنــة وراء العلاقــة الاســتراتيجية القائمة بين الهنــد وميانمار فهي مــن أجل التعــاون في مواجهة التمــرد وحاجة الهنــد إلى ضمان عدم دفع ميانمار الى أحضان الصيــن لاحتياجاتهــا مــن الأســلحة الكافيــة لمواجهــة الجماعات المتمردة والتــي كثيرا ما تتخــذ من الجانــب الهنــدي ملجأ لهم، لــذا فأن المصلحــة المشــتركة بينهمــا فــي ان يتعاونــا لمواجهــة هــذه الجماعــات ومن أجــل مكافحة الاتجار بالمخدرات والحد من إنتشــار الأسلحة الصغيرة، إضافة إلى مصالح الهند الاقتصادية ،اذ تسعى إلى تأمين مصادر الطاقة خاصة بعد مد أنبــوب الغاز من ميانمار إلى بنغلاديش[٤٨].

كما رفضت الهند فرض عقوبات على ميانمار؛

بسبب انتهاك ميانمار لحقوق الانسان واصفة ذلك شأن داخلي وقد أوضحت الخارجية الهندية تفسيرها لهذا الموقف بأن لديها مصالح استراتيجية واقتصادية في ميانمار، وان ما حدث شأن داخلي لا يهدد السلم والأمن الدوليين ،ومن ثم لا ضرورة من فرض عقوبات دولية أو حتى تدخل مجلس الأمن ويعد موقف الهند هذا مختلفا تماما عنه حيال أزمة عام١٩٨٨م في ميانمار، اذ ساندت الهند وقتئذ حركة المعارضة وأسهمت السفارة الهندية في ميانمار حماية المتظاهرين ووفرت نيودلهي مأوى للنشطاء البورميين المنفيين ،وجاء التحول في الموقف الهندي هذا بعد زيارة رئيس المجلس العسكري(ثان شوى) للهند في عام ٢٠٠٤م،والتي كانت الأولى لأي مسؤول من ميانمار على مدى اثنا عشر عاما ،وبعد اكتشاف تأثير الصين السياسي والعسكري في ميانمار الذي اصبح يملا الفراغ التي تسببت فيه سياسة العزلة التي مارسها المجتمع الدولي ضد المجلس العسكري وهو ما تخشى الهند من تحول ميانمار الى منطقة نفوذ خالصة لغريمتها الصين[٤٩]، لذا فأن الهند في وضع دقيق فهي من جهة تسعى إلى تعزيز مصالحها فيها وبالوقت نفسه تحرص على عدم توتر علاقتها مع النخبة الحاكمة ،وهذا ما يفسر إلى حد كبير الصمت الرسمي من جانب نيودلهي حيال ما يجري في ميانمار[٥٠].

٣-دور بنغلادش:

تقع بنغلادش في غرب بورما والتي قد استقبلت العديد من مسلمي الروهينغيا الذين لا تعدهم مواطنين بنغال[٥١]، وتعد حدود ميانمار مع بنغلاديش منطقة حساسة نظراً لتركز السكان المسلمين في منطقة الراين على حدود بنغلاديش، وإن الحدود بين الدولتين غير محكمة ،لذا فأن القوات الأمنية البنغلادشية كانت في حالة تأهب لأي تدفق للاجئين من ولاية أراكان في ميانمار، وان مسالة تدفق اللاجئين عبر الحدود مع المخاطر الأمنية المصاحبة لها في طليعة المناقشات الاستراتيجية التي تجريها ميانمار مع جيرانها الذين لهم مصلحة في استقرار البلاد وتنميتها الاقتصادية وقدرتها على توفير معيشة افضل لمواطنيها[٥٢].

ولذا سمحت بنغلاديش في استقبال الروهينغيا وبقاءهم في بلادها مؤقتاً فقط لكن الكثير منهم بقوا لعقود، إذ أقامت بنغلاديش معسكرات للإيواء وهذا الأمر يثير مشكلة إنسانية كبيرة، اذ ان بنغلاديش من أفقر دول العالم وذات كثافة سكانية عالية وتواجه مشكلات وأزمة إنسانية كبيرة فهي تفتقر إلى الوسائل اللازمة لإدارة الوضع الإنساني ولاتملك الموارد، لذا فأن الهجرة الجماعية من ميانمار الى بنغلاديش تخلق مشكلة اقتصادية تتحمل بنغلاديش العبء الأكبر منها ، ولاسيما إن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول والمنظمات ليست حلاً على المدى الطويل[٥٣].ويحاول الآلاف المسلمين من الروهينغيا كل سنة عبور خليج البنغال والتوجه نحو ماليزيا، لذا قامت حكومة بنغلادش بإعاده قوارب عدة مليئة باللاجئين من أقلية الروهينغيا المسلمة إلى ميانمار، ودعت مرارا إلى اتخاذ إجراءات لوقف تدفق هذه الأقلية التي تعاني من الإضطهاد في بلادها[٥٤].

لقد تأثرت بنغلادش إلى حد كبير بتدفق اللاجئين مما اضطرها إلى تعزيز نقاطها الحدودية ونشر سفن لخفر السواحل منعا من وصول اللاجئين، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة إن الألاف من المسلمين فروا إلى بنغلادش[٥٥] إذ يعيش الغالبية العظمى منهم في

مستوطنات ومخيمات غير مسجلة، ويعانون من أوضاع غير إنسانية تصفها منظمة أطباء بلا حدود بأنها يرثى لها ولا ترتقي إلى مستوى معيشة البشر، إذ تفشي الامراض والاوبئة والجوع وتعرض النساء إلى الاغتصاب في ظل غياب أي نوع من الحماية القانونية[٥٦].

ثانياً: أبعاد التدخل الدولي في تحديد دور الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد دور الولايات المتحدة ألامريكية هو العامل الأبرز في الأزمة الجارية في ميانمار اذ تكمن أهمية دولة ميانمار بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في موقعها الاستراتيجي بين الصين والمحيط الهندي، وتسعى لجعلها خاصرة رخوة تستطيع في ضوئها الانطلاق إلى الصين الجنوبية[٥٧]، وتنظر الولايات المتحدة إلى المخزون النفطي في أراضي ميانمار، إضافة إلى رغبة الولايات المتحدة للاعتماد عليها لمد نفوذها الى الإقليم، ولاسيما موقعها الإستراتيجي الواقع ما بين الصين والمحيط الهندي، ومع وجود(٢,٤٨) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وبما يشكل(٤,١٪)من الاحتياط العالمي، فأن ذلك يكفي لان تكون هذه الدولة عرضة للتجاذب من جيرانها والدول البعيدة عنها، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى إلى تعزيز وجودها الاستراتيجي في الهند الصينية[٥٨].

وفرضت واشنطن حزمة من العقوبات والقيود الاقتصادية والدبلوماسية على ميانمار منذ أن رفض حكم العسكر نتائج انتخابات عام ١٩٩٠م، التي أعتمدت على خطاب الدفاع عن حقوق الانسان والتحول الديمقراطي وكأن تلك القيود جاءت عقوبة لرفض العسكر التحول الديمقراطي [٥٩].

وقد شاركت ميانمار في الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠١م مع أعضاء من منظمة أسيان في توقيع إعلان العمل المشترك لمواجهة الإرهاب الذي شمل التزام الأعضاء بزيادة تعاونهم الدولي ضد الإرهاب في المجالات كافة ،وتضمن الإعلان رفض أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو عرق، وفي عام ٢٠٠٢ م شاركت ميانمار إلى جانب الولايات المتحدة ودول جنوب شرق اسيا توقيع "بيان التعاون ضد الإرهاب "،وإن حوافز الحكومة العسكرية في ميانمار آنذاك للتعاون مع الولايات المتحدة نابعة من دوافع معقدة، كما إن قلق الحكومة البورمية من اتخاذ الامريكان إجراءات وخطط للتدخل في بورما والقضاء على أي خلايا إرهابية دولية قد تتواجد على أراضيها

،إضافة الى طمع الحكومة البورمية وقتئذ في الحصول على امتيازات ومكاسب لتعاونها في محاربة الإرهاب ،كما هو الحال في الهند وباكستان اللتان رفعتا عنهما العقوبات آنذاك كمكافأة لتعاونهما في مجال محاربة الإرهاب ،الامر الذي جعل ميانمار تتطلع إلى هكذا معاملة،وعن حاجتها الماسة في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية ،إضافة إلى قبولها في المجتمع الدولي كي لا تعامل كدولة منبوذة مثل بقية الدول المذكورة في خطاب بوش "محور الشر"[٦٠].

وفي الوقت الذي أخفقت فيه الولايات المتحدة من الحصول على تأييد الخمسة الكبار دائمي العضوية في مجلس الأمن لفرض عقوبات على المؤسسة العسكرية في ميانمار عام ٢٠٠٧م وذلك باستعمال روسيا والصين (حق

الفيتو) على مشروع قرار امريكي يدعو إلى إصلاحات سياسية في بورما وحصل مشروع القرار على تسعة أصوات مقابل ثلاثة (الصين وروسيا وجنوب افريقيا) ومع امتناع ثلاثة من التصويت (الكونغو وإندونيسيا وقطر) ،ليسقط مشروع القرار الذي يطلب من السلطة العسكرية في ميانمار اطلاق سراح السجناء السياسيين جميعهم ومن بينهم زعيمة المعارضة (اونغ سان سوتشي) وان يسمح للأحزاب السياسية استئناف نشاطها ،ويدعو إلى وقف الاعتداءات العسكرية على المدنيين في المناطق التي تقطنها الأقليات الأثنية ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان والحق الإنساني ولاسيما عمليات الاغتصاب والأشكال الأخر من العنف الجنسي الذي يقوم به أفراد القوات المسلحة[٦١].ولقد فرضت واشنطن من جانبها عقوبات على(٣٦) عضوا من المؤسسة العسكرية الحاكمة إذ اعلن (جورج بوش) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تشديد العقوبات المالية على قادة نظام ميانمار ومن يدعمهم ماليا، وقد أكدت (كوند اليزا رايز) وزيرة الخارجية الامريكية آنذاك دعم بلادها للتحرك الشعبي المعارض للحكم العسكري في ميانمار وعزمها على توفير الشرعية الدولية للتحرك المعارض[٦٢].

ولقد بذلت الولايات المتحدة جهودا كثيرة لتثبيت مكانتها ومصالحها في آسيا والذي سوف يعطيها دعما مضافا للهيمنة ألامريكية العالمية عن طريق زيادة الشراكات والتحالفات ألامريكية مع دول منطقة جنوب شرق اسيا حرصا منها على تحقيق مصالحها في المنطقة ،إذ رفعت الولايات المتحدة الحصار الذي فرضته على ميانمار منذ عام ١٩٨٨م وبدأت العلاقة تتحسن منذ عام ٢٠١١م،ولاسيما بعد زيارة وزيرة الخارجية الامريكية آنذاك (هيلاري كلنتون) لميانمار وقتئذ وطرحها لإمكانية وضع مبادرات لتعزيز الشراكة بين الطرفين في حالة الاستمرار بعمليات الإصلاح الديمقراطي [٦٣].

ولعل أكثر الأطراف اهتماما بالتغيير السياسي هي الولايات المتحدة والدول الاوربية ،فالمنظمات الامريكية ومشاريعها التي تخص المجتمع المدني في ميانمار وكذلك المنظمات التبشيرية بين بعض القوميات في الشمال والجنوب الشرقي للبلاد كانت حاضرة في البلاد منذ وقت مبكر ،إضافة إلى الدعم الغربي للتغيير والحشد لأي شكل من اشكال الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي كان حاضرا طوال العقدين الماضيين ،وهذا ما يفسر سياسة الولايات المتحدة اتجاه ميانمار منذ بدء حكم العسكر اجراء بعض التغييرات السياسية والإدارية في عام ٢٠١٢ ،إذ يدور في المستقبل المنظور عن الانتقال إلى مرحلة العلاقات العسكرية بين واشنطن وميانمار فقد تكون ميانمار نافذة جديدة فكما إنها تُعد بوابة الصين الغربية إلى المحيط الهندي فقد تكون نافذة جديدة للأمريكان على الصين[٦٤].

لقد دعمت الولايات المتحدة التحول السياسي في ميانمار وانتقال البلاد من العزلة التي كان يفرضها الحكم العسكري سابقاً، ودعت إلى وضع خطة جديدة لمنح الجنسية لأقلية الروهينغيا العرقية المسلمة على لسان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) على هامش زيارته لميانمار قبيل قمة منتدى دول جنوب شرق آسيا(أسيان)عام ٢٠١٤ م وتأكيده "بأنني اعتقد إن التمييز ضد الروهينغيا أو أي أقلية دينية أخر لا يعبر عن الدولة التي تريد بورما أن تكونها على المدى البعيد وقد استعمل الاسم

القديم لميانمار، ودعا إلى إنهاء التمييز ضد الروهينغيا وحث الحكومة في أشد عباراته عن الاضطهاد الذي تتعرض له الأقلية المسلمة على إعطائهم حقوق متساوية[٦٥]، إذ إن استعمال (أوباما) الاسم القديم (بورما) قد أصاب وترا حساسا لدى الحكومة التي يقودها المدنيون والتي حازت على اعتراف المجتمع الدولي بها عقب إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية أجرتها في اعقاب توليها السلطة خلفا للمجلس العسكري، إذ طالبت وزارة الخارجية في ميانمار إلى استعمال أسمها الرسمي وأن تحذو حذو معظم الدول والأمم المتحدة وتدعوها باسم ميانمار[٦٦].

أما التحرك الأمريكي تجاه الأزمة البورمية فلا ينبع من التزام الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية والتي هي من أولويات السياسة الخارجية الامريكية ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ولكن لكي تحقق مصالحها في الخارج وتقوض منافسيها، فالولايات المتحدة تنحى الديمقراطية جانبا عندما تتعارض مع مصالحها ومصالح حلفائها [٦٧].

فان العامل الاقتصادي يمثل الأولوية القصوى بوصفه أحد المصالح الحيوية القومية التي تدخل في صلب الامن الأمريكي في آسيا، وقد أكد ذلك وزير الخارجية الامريكية "ونستون لورد "في عام ١٩٩٤بأن (للولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة لهذا فهي تتطلع لان تبقى ملتزمة بشؤون دول اسيا والمحيط الهادي) وهذا التدخل من وجهة النظر الامريكية قد جاء تحت غطاء تعزيز الديمقراطية والسوق الحرة وحقوق الانسان [٦٨].

ومن ناحية أخر يتضح إن أزمة قضية الروهينغيا كانت أسهل وأمهد طريق لدخول الولايات المتحدة الى الأراضي الماينمارية بعد انقطاع دام (٤٠)عاما، ولم تتجرأ الولايات المتحدة في الدخول الى ميانمار في ظل تحالف بورما سابقاً مع الهند والصين ،وعلى الرغم من المقاطعات الغربية لميانمار والعقوبات التي فرضت عليها من عام ١٩٨٨،إلّا إنها طمعت في ثروات البلد وموقعها الاستراتيجي بين الجارتين الهند والصين ،وبسبب التخوف الأمريكي من قوة الاقتصاد الصيني والعسكري في المقام الأول ثم تليها الهند ،فإن القضية الروهنغية أصبحت وجبة شهية لابتزاز رئيس ميانمار بعد تخوفه من تحرك الدول الاسلامية ،إذ كانت أولى خطوات الخريطة السياسية للقواعد العسكرية الامريكية هو ارسال قوات أمريكية لتدريب الجيش الماينمارية ،وفي الوقت نفسه كانت رسالة واضحة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والحاقا برسالة (بآنكي مون) الامين العام للأمم المتحدة، بإن تدخل منظمة التعاون الإسلامي قد يؤثر في عملية الإصلاحات في ميانمار[٦٩].

ونستنتج مما تقدم إن كل من الصين والهند وبنغلاديش ترغب في إنهاء الأزمة ما بين الحكومة في ميانمار والأقلية المسلمة بما يؤمن حماية حدودها من المجموعات المسلحة وتجارة المخدرات وتدفق المهاجرين، أما على المدى البعيد فانهم يأملون تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يؤمن الحماية لاستثماراتهم في ميانمار، اما تحرك الولايات المتحدة الامريكية حيال الازمة في ميانمار فينبع من أولوياتها في تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية في الخارج.

الخاتمة

ترك الاستعمار البريطاني في ميانمار تركة ثقيلة معبأة بالأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل الحروب التي خاضتها هناك والذي اطلق محاولاته للقضاء على المسلمبن وتهديد هويتهم، وهكذا بدأت عملية الاضطهاد بشتى أشكاله ونشأت الجذور الأولى لمشكلة الأقليات المسلمة، إذ إن سبب المشكلة هو التعصب الديني والعرقي نتيجة ممارسات الاستعمار والحكومات المتعاقبة لاحقاً في ظل مجتمع غير مستوعب للمسلمين كأقلية وكونهم فئة عرقية مغايرة .

ولم يستطيع النظام السياسي الحاكم توفير السلام والاستقرار الأمر الذي أدى إلى توظيف قوى دولية وإقليمية متنافسة تستغل هذه الاشكاليات للتدخل والتأثير في مستقبل استقرار هذه الدول، لذا فأن خطورة المتغير الخارجي أدت إلى تكريس مشكلة الأقليات في ضوء العمل على إذكاء حدة المشكلات وتجذيرها.

ولم يركز المجتمع الدولي في الكثير من المراحل التأريخية عن حل ومعالجة المسائل التي تسبب الأضطهاد والقتل والابادة الجماعية التي حدثت نتيجة لذلك الواقع، لذا يتوجب على المجتمع الدولي هنا تطبيق المعايير الدولية وان يبعث برسالة قوية إلى جميع الحكومات التي تعمد الى إهدار وانتهاك حقوق الأقليات الإنسانية في ضوء ممارسة الاضطهاد ضدها ، إذ إن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات متباينة تدخل ضمن المسؤولية الحقيقية في أولويات الأمم المتحدة والهيئات العاملة معها.

توصيات معالجة الأزمة في ميانمار:

١. توحيد الجهود بالضغط من أجل الدفاع عن حقوق الأقلية المسلمة في ميانمار من جراء العنف الموجه ضدهم والذي وصل مداه إلى حد الإبادة الجماعية، لابد من تكثيف الجهود الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية للضغط على الحكومة لاحتواء الأزمة، وحلها هذا مرهون بالإرادة السياسية في ميانمار.

٢. إيجاد نظم سياسية وديمقراطية مستقرة في ميانمار ومتوافق مع التوجهات الديمقراطية للبلاد؛ وذلك في ضوء دعم الفيدرالية أو حتى منح الحكم الذاتي لإقليم أراكان الذي تقطنه الأقلية المسلمة.

٣. تضامن الدول العربية والإسلامية مع الأقليات المسلمة في ميانمار والعمل الحثيث من أجل تنظيم حملات إغاثة اجتماعية واقتصادية وثقافية من أجل مساعدة المسلمين على مختلف المستويات هناك.

٤. تعريف الرأي العام الدولي والإقليمي بخطورة الأزمة، وكشف السياسات العنصرية البوذية سيما الحكومية اتجاه الأقلية المسلمة في ميانمار.

٥. اتخاذ إجراءات سريعة من قبل الأمم المتحدة وجهازها التنفيذي مجلس الأمن للحد من جرائم الإبادة الجماعية التي تتعرض لها الأقلية المسلمة في ميانمار، وذلك في ضوء تخويل مجلس الأمن للجوء للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإرسال قوات لحفظ السلام لحماية الروهينغيا من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للتوصيف الذي وضعته الأمم المتحدة في ميثاقها.

٦. توثيق الجرائم ضد الأقليات المسلمة في ميانمار وعرضها على المحكمة الجنائية الدولية للنظر

والبت فيها، واعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

٧.اتباع الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي الدبلوماسية للضغط على الحكومات في ميانمار من أجل حل قضية المسلمين وتسوية الصراع المسلح بشتى الوسائل

المصادر

الدستور ١.دستور ميانمار ٢٠٠٨.

الكتب

١.احمد عمار عبد الجليل عبد الخالق، مآسي اراكان، ط١، دار الفيروز، مصر ،٢٠١٦.

٢.اندرو سلث، مسلمو بورما ارهابيون ام مرهبون، ترجمة سعيد إبراهيم كريديه، دار الرشاد، بيروت،٢٠١٣.

٣.سين وين _سنجال، بورما، اعداد محي الدين فوزي _احمد اسعد الطاهر، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، مصر.

٤.محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية اسسه وتطبيقاته، مكتبة الانجلو ،١٩٧٩م، القاهرة٠

٥. مرصد الازهر باللغات الأجنبية، مسلمو بورما، مطابع الازهر، القاهرة ،٢٠١٥.

٦. -ميلاد المقرحي، موجز تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ط١،دار لكتب الوطنية،ليبا،٢٠٠٨.

٧. -نور الإسلام بن جعفر على آل فائز، المسلمون في بورما التأريخ والتحديات، دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد١١٥ ،١٩٩١م.

الرسائل الجامعية

١-محمد علي صالح، وصايا بوذا وأثرها على واقع المسلمين في ميانمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا الدراسات الإسلامية، جامعة مولانا إبراهيم الإسلامية، اندنوسيا،٢٠١٣.

الدوريات

١. وديع امين، شعب بورما يبني الاشتراكية، مجلة الطليعة، مجلد س٢، العدد٧، مؤسسه الاهرام المصرية، مصر، ١٩٦٦.

٢. أوباما يدعم سو تشي ويؤكد حماية الروهينجيا لدى زيارته ميانمار، جريدة الشرق الأوسط، العدد١٣١٣٦ ، رانغون –لندن،١٥/نوفمبر /٢٠١٤.

٣. ميانمار تنتقد واشنطن لوصفها باسم "بورما "، جريدة الشرق الأوسط ،العدد ١٣٤٧٩، رانغون-لندن ،٢٠١٥/١/٢٧.

٤. احمد عبد العزيز أبو عامر، مسلمو بورما بين ماض مزدهر وواقع مؤلم، مجلة البيان، العدد٥٢ ، لندن ،١٩٩٢.

٥. إسماعيل الياس المتمني، اللاجئون داخل ميانمار، مجلة البيان، العدد٣٠٦، لندن ،٢٠١٣.

٦. الأسيان تعد حل قضية بورما من مسؤوليتها، جريدة الزمان، السنة التاسعة، العدد ٢٥٩٤، ٢٠٠٧/١/١٥.

٧. -انتخابات تأريخيه في ميانمار تأتي بأول رئيس مدني منذ عقود، جريدة الشرق الأوسط، العدد١٣٦٢٣، لندن،١٦/مارس /٢٠١٦.

٨. تقى اياد خليل القيسي، الإرهاب الدولي

فـي منطقـة جنوب شـرق اسـيا وانعكاسـاتها علـى مسـتقبل البيئـة الاسـتراتيجية الإقليمية، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة النهريـن ،٢٠٠٩.

٩. رملـة عبـد الحميـد، الروهينغيـا الأكثـر اضطهـادا فـي العالـم، الوسـط البحرينيـة، العـدد ٥٢٧٨، البحريـن، ٢٠١٧/٢/١٨.

١٠. سـرمد زكـي الجـادر وفينـوس غالـب كامـل، الانعكاسـات المسـتقبلية للترتيبـات الإقليميـة فـي إقليم جنوب شـرق اسـيا، مجلة قضايـا سياسـية، العـددان ٤٣-٤٤، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة النهريـن ،٢٠١٦.

١١. صهيـب جاسـم، الروهينجـا حيـاة بطعم الموت، مجلة الجزيرة، العدد٤٦، قطر،٢٠١٥.

١٢. العالـم يرحـب برفـع القيود عن "السـيدة رانغـون "، جريـدة الشـرق الأوسـط، العـدد ١١٦٧٤، لنـدن، ٢٠١٠/١١/١٤

١٣. عبـد العزيـز العجيـزي، الحيـاد فـي سياسـة بورمـا الخارجيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد١٢، القاهـرة ،١٩٦٦

١٤. عمرو عبد العاطي، بورما ساحة للصراع بيـن القـوى الكبـرى، مجلـة الديمقراطيـة، العـدد ٢٩، وكالـة الاهـرام، مصـر، ٢٠٠٨.

١٥. فخريـة علـي امين، التطورات السياسـية في بورمـا ١٨٨٥-١٩٦٢، مجلة كلية الآداب، العـدد٦٢ ، جامعـة بغـداد، بغـداد، ٢٠٠٢.

١٦. ماجـدة صالـح، التمييـز الطائفـي ضـد المسـلمين فـي ميانمـار، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١٩٠، مركـز الاهـرام للدراسـات الاسـتراتيجية، القاهـرة ،٢٠١٢.

١٧. محمـد محمـد سـطيحة، الوجـود الصينـي فـي جنـوب شـرق اسـيا، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد١٥، مركـز الاهرام للدراسـات الاسـتراتيجية، القاهـرة ،١٩٦٩.

١٨. محمـد يونـس، مسـلمو بورمـا بيـن اضطهـاد النظـام البـوذي وصمـت هيئـة الأمـم، مجلة البيـان، العـدد٩٣، لندن،١٩٩٥.

١٩. نهـاد احمـد مكـرم عبـد الصمـد، بورما وأزمـة الاندمـاج الوطنـي، مجلـة النـدوة للدراسـات القانونية، العدد٤، الجزائر،٢٠١٥

٢٠. نـوال زيانـي وربيحـة شـاربي، جرائـم الإبـادة الجماعيـة المرتكبـة ضـد الأقليـات المسـلمة في "بورما "، مجلة الندوة للدراسات القانونيـة، عـدد٤، الجزائـر، ٢٠١٥.

٢١. هالـة خالـد حميـد، الـدور الأمريكي في تحديـد مدركات الامن والاسـتقرار في اسـيا، مجلـة دراسـات دوليـة، العـدد١٨، مركـز دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق ،٢٠٠٢.

٢٢. هيئـة التحريـر، حمـلات الإبـادة ضـد المسـلمين الرهنجيـا فـي اراكان (بورمـا)، مجلـة الوعي الإسـلامي، العـدد٣٣٨، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية –الكويت ،١٩٩٤.

المواقع الالكترونية :

١. Helen James، Myanmar's International Relations Strategy: The Search For Security, Contemporary Southeast Asia.

٢. CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY www.cia.gov/library/publications/the-world- ctbook/

geos/bm.htm تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/٣٠

٣. بنغلادش تدعو بورما الى استرجاع اللاجئين الروهينجا المسلمين، فرانس ٢٤ /ا ف ب ٢٠١٧/١/١٢، http://www.france٢٤ com تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩.

٤. بنغلادش ترفض استقبال الروهينغا المسلمة الفارة من الاضطهاد ببورما، فرانس ٢٤ /ا ف ب ،٢٠١٦/١١/٢٨ com .http://www.france٢٤ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩.

٥. بنغلاديش ازمة الروهينجا http:// /٠٨/٠٦/٢٠١٧/arabic.euronews.com bangladesh-rohingya- migrant-crisis. تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩

٦. ثانث مينت يو، اين تلتقي الصين بالهند؟ بورما ومفترق طرق جديد لأسيا، عرض صالح سليمان عبد العظيم، دار نشر فارار وستروس وجيرو، نيويورك ،٢٠١٢ نقلا عن وكالة انباء الروهينجا، وكالة انباء الروهينغيا -www.rna press.com تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٣/٢٣

٧. جورميت كانوال، علاقات الهند وميانمار. نظرة استراتيجية، جريدة الاقتصادية http:// /٠٦/١٢/٢٠٠٩/www.aleqt.com article تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/٦

٨. زعيمة المعارضة اونغ سان سو تشي تفوز بالانتخابات، ١١نوفمبر ٢٠١٥) http://www.bbc.com /Arabic/ ٢٠١٥/world news وينظر: هيومن رايتش ووتش، بورما احداث ٢٠١٦، ص.

٩. فهد العصيمي، مأساة إخواننا المسلمين، انظر الموقع: http://osaimy.com/ newbkpdf تم زيارة الموقع ٢٠١٦/١٢/١٢

١٠. محمد محمد ، في بورما ؟،موقع موضوع الالكتروني ،٢٧ فبراير ٢٠١٥م،انظر : com.http://mawdoo٣ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٣/٢٥.:وكالة انباء الروهينغيا .www rna-press.com تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٣/٣٢

١١. مسلمو بورما، مرصد الازهر باللغات الأجنبية ،٢٠١٦، ص٣١ www.observer.azhar.eg .

الهوامش

١- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية اسسه وتطبيقاته، مكتبة الانجلو ،١٩٧٩م، القاهرة، ص٢٥٠.

٢- نور الإسلام بن جعفر على آل فائز، المسلمون في بورما التأريخ والتحديات، دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد١١٥ ،١٩٩١م، ص١٣وينظر: اندرو سلث، مسلمو بورما ارهابيون ام مرهبون، ترجمة سعيد إبراهيم كريديه، دار الرشاد، بيروت،٢٠١٣، ص١١.

٣- اندرو سلث، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٤- نوال زياني وربيحة شاربي، جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأقليات المسلمة في "بورما "، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد٤، الجزائر، ٢٠١٥م، ص٦٠وانظر: رملة عبد الحميد، الروهينغيا الأكثر اضطهادا في العالم، الوسط البحرينية، العدد ٥٢٧٨، البحرين، ٢٠١٧/٢/١٨.

*-يُعد الملك "بودوبايا "سياسياً مقتدراً نظرا لمدة حكمه الطويلة (١٧٨٢-١٨١٩) ،اذ أثر كثيرا في تأريخ ميانمار فقد وصلت حدود ميانمار إلى اقصى حدود وصلت إليه، وقد اعترف برعاياه المسلمين

الموجودين في بلده وفقاً للمرسوم الملكي الذي أصدره بهذا الخصوص .لمزيد من التفاصيل سين وين _سنجال، بورما، اعداد محي الدين فوزي _احمد اسعد الطاهر، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، مصر، ص٢٢.

٥-اندرو سلث، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY-
www.cia.gov/library/publications/the-world- ctbook/geos/bm.htm تم زيارة الموقع ٣٠ /٢٠١٧/٦

٦- احمد عمار عبد الجليل عبد الخالق، مآسي اراكان، ط١، دار الفيروز، مصر ،٢٠١٦، ص١٦.

٧-سين وين _سنجال، مصدر سبق ذكره، ص١١.

٨ -فهد العصيمي، مأساة إخواننا المسلمين، ص١٣ انظر الموقع: http://osaimy.com/newbkpdf تم زيارة الموقع ٢٠١٦/١٢/١٢

٩ - مرصد الازهر باللغات الأجنبية، مسلمو بورما، مطابع الازهر، القاهرة ،٢٠١٥، ص١٨.

١٠- محمد محمود إبراهيم الديب، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠.

١١- نوال زباني وربيحة شاربي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠، وانظر: فخرية علي امين، التطورات السياسية في بورما ١٨٨٥-١٩٦٢، مجلة كلية الآداب، العدد٦٢ ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٩٤.

١٢-احمد عبد العزيز أبو عامر، مسلمو بورما بين ماض مزدهر وواقع مؤلم، مجلة البيان، العدد٥٢ ، لندن ،١٩٩٢، ص٨٠.

١٣- محمد علي صالح، وصايا بوذا وأثرها على واقع المسلمين في ميانمار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا الدراسات الإسلامية، جامعة مولانا إبراهيم الإسلامية، اندنوسيا،٢٠١٣، ص٢٥.

١٤- المادة ١٣ من دستور ميانمار لعام ١٩٤٧.

١٥- محمد علي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

١٦- عبد العزيز العجيزي، الحياد في سياسة بورما الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢، القاهرة ،١٩٦٦، ص١٣٨وينظر: اندرو سلث، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

١٧- اندرو سلث، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

١٨ -فخرية علي امين حاتم، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٩٥-٤٩٦.

١٩- وديع امين، شعب بورما يبني الاشتراكية، مجلة الطليعة، مجلد س٢، العدد٧، مؤسسه الاهرام المصرية، مصر، ١٩٦٦، ص٨٨.

*-اونغ سان سو تشي: ابنة اونغ سان الذي وصف بأنه بطل استقلال بورما، والذي اغتيل عام ١٩٤٥م، وهي معارضة وناشطة ديمقراطية في ميانمار نالت جائزة نوبل للسلام، وقد خضعت للإقامة الجبرية والاعتقال لسنوات، تزعمت الرابطة الوطنية للديمقراطية في ميانمار، وطالبت بتشكيل حكومة انتقالية لبلدها الخاضع للأحكام العرفية في اول كلمة علنية لها في عام ١٩٨٨م، وطالبت بأجراء انتخابات حرة واسست حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية ومن الاحداث التي جرت وقتئذ هي: -

١٩٨٩: اعلان الاحكام العرفية في بورما ووضع الناشطة الديمقراطية اونغ سان سو تشي قيد الإقامة الجبرية.

١٩٩٠: فوز حزبها ب ٣٩٢ من أصل ٤٨٥ مقعدا في الانتخابات لكن السلطة العسكرية رفضت التخلي عن الحكم.

١٩٩١: حصلت على جائزة نوبل.

١٩٩٥: رفعت عنها الإقامة الجبرية ولكن بقيود حركتها ونشاطها.

٢٠٠٠: وضعت تحت الإقامة الجبرية من جديد على أثر مواجهات بين مناصريها ومؤيدين للسلطة العسكرية.

٢٠١٠: أطلق سراح سان سو تشي مع انتهاء فترة الإقامة الجبرية.

ينظر: العالم يرحب برفع القيود عن "السيدة رانغون "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٦٧٤، لندن، ٢٠١٠/١١/١٤ وينظر: wwwaljazeera.net/news/international/٢٠٠٧/١٠/٦ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/١/١١.

٢٠ - مرصد الازهر باللغات الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣-٢٤.

٢١ -محمد محمد ، في بورما ؟،موقع موضوع الالكتروني ،٢٧ فبراير ٢٠١٥م،انظر : http:// com.mawdoo٣ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٣/٢٥.

٢٢ - المادة (١١) و(١٢) و(١٥) من دستور ميانمار لسنة ٢٠٠٨.

٢٣ - المادة (٩) والمادة (٦٠-٦١) من دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨.

٢٤ - المادة (١٨)، من دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨..

٢٥- -نهاد احمد مكرم عبد الصمد، بورما وأزمة الاندماج الوطني، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد٤ ، الجزائر،٢٠١٥، ص١٢.

*-تنص المادة (٥٩) و: لا يجوز للرئيس أو أحد الوالدين أو الزوج أو أحد الأقارب أو أحد الأطفال الشرعيين ان يكونوا اشخاصاً يتمتعون بحقوق وامتيازات مواطني حكومة اجنبية او مواطنين من بلد أجنبي ينظر المادة(٥٩) و من دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨.

٢٦ -محمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ -٢٧ وانظر: زعيمة المعارضة اونغ سان سو تشي تفوز بالانتخابات، ١١نوفمبر ٢٠١٥) .http://www ٢٠١٥/bbc.com /Arabic/world news

وينظر: هيومن رايتش ووتش، بورما احداث ٢٠١٦، ص٢.

٢٧ -انتخابات تأريخيه في ميانمار تأتي بأول رئيس مدني منذ عقود، جريدة الشرق الأوسط، العدد١٣٦٢٣، لندن،١٦/مارس /٢٠١٦.

٢٨ -ميلاد مقرحي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

٢٩- المادة(١٥) من دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨.

٣٠ -هيئة التحرير، حملات الإبادة ضد المسلمين الرهنجيا في اراكان (بورما)، مجلة الوعي الإسلامي، العدد٣٣٨، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية –الكويت ،١٩٩٤، ص٢١.

٣١ -محمد يونس، مسلمو بورما بين اضطهاد النظام البوذي وصمت هيئة الأمم، مجلة البيان، العدد٩٣، لندن،١٩٩٥، ص ص٧٢-٧٣.

*-يو ثانت : ولد عام ١٩٦٦م لأبوين بورمين ،وهو حفيد الأمين العام للأمم المتحدة السابق يوثانت U– الذي تولى مهام المنظمة الدولية في المدة٩٦١ م-١٩٧١ م تعلم في جامعتي هارفرد وكامبردج ،وقام بتدريس التاريخ في كلية ترينتي لجامعة كامبردج ١٩٩٥م-١٩٩٩م وخدم في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في كمبوديا والبوسنة ،ينظر:وكالة انباء الروهينغيا .www.rna-press com تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٣/٣٢

٣٢ -ثانت مينت يو، اين تلتقي الصين بالهند؟ بورما ومفترق طرق جديد لأسيا، عرض صالح سليمان عبد العظيم، دار نشر فارار وستروس وجيرو، نيويورك ،٢٠١٢ نقلا عن وكالة انباء الروهينجا، مصدر سبق ذكره

٣٣ -نهاد احمد مكرم عبد الصمد، مصدر سبق ذكره، ص١٨

٣٤ -محمد محمد سطيحة، الوجود الصيني في جنوب شرق اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، مركز

الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ،١٩٦٩، ص ص٢٨-٢٩

٣٥ -ماجدة صالح، التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ،٢٠١٢، ص٣٨

٣٦ -نهاد احمد مكرم عبد الصمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

٣٧ - تقى اياد خليل القيسي، الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق اسيا وانعكاساتها على مستقبل البيئة الاستراتيجية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،٢٠٠٩، ص ص ٧٩-٨٠.

٣٨ - ثانث مينت يو ، مصدر سبق ذكره.

٣٩ -نهاد احمد مكرم عبد الصمد، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

٤٠ -سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق اسيا، مجلة قضايا سياسية، العددان ٤٣-٤٤، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،٢٠١٦، ص٦.

٤١ -المصدر نفسه، ص٦.

٤٢ -عمرو عبد العاطي، بورما ساحة للصراع بين القوى الكبرى، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٩، وكالة الاهرام، مصر، ٢٠٠٨، ص١٩٧.

٤٣ -خالد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨

٤٤ -المصدر نفسه،ص١٣٨.

٤٥ - جورميت كانوال، علاقات الهند وميانمار. نظرة استراتيجية، جريدة الاقتصادية .http://www article/٠٦/١٢/٢٠٠٩/aleqt.com تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/٦

٤٦ - ثانث مينت يو، مصدر سبق ذكره.

٤٧ -جورميت كانوال، مصدر سبق ذكره.

٤٨-خالد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٠-١٣٩.

٤٩ -عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

٥٠ -مسلمو بورما، مرصد الازهر باللغات الأجنبية ،٢٠١٦، ص٣١ www.observer.azhar.eg .

٥١ Helen James، Myanmar's International-Relations Strategy: The Search For Security, Contemporary Southeast Asia,٢٠٠٤,P٥٤٤.

٥٢-بنغلاديش ازمة الروهينجا .http://arabic euronews.com/ ٢٠١٧ /٠٦ /٠٨/ bangladesh-rohingya- migrant-crisis . تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩

٥٣ -بنغلادش ترفض استقبال الروهينغا المسلمة الفارة من الاضطهاد ببورما، فرانس ٢٤ /ا ف ب ،٢٠١٦/١١/٢٨ com.http://www.france٢٤ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩.

٥٤- نقلاً عن: بنغلادش تدعو بورما الى استرجاع اللاجئين الروهينجا المسلمين، فرانس ٢٤ /ا ف ب ،٢٠١٧/١/١٢ com.http://www.france٢٤ تم زيارة الموقع ٢٠١٧/٦/١٩.

٥٥ -مسلمو بورما، مرصد الازهر باللغات الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٥٦ -نهاد احمد مكرم عبد الصمد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٥٧ -عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

٥٨ -صهيب جاسم، الروهينجا حياة بطعم الموت، مجلة الجزيرة، العدد٤٦، قطر،٢٠١٥، ص٩٧.

٥٩-اندرو سلث، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٥-٥٧.

٦٠ - الأسيان تعد حل قضية بورما من مسؤوليتها، جريدة الزمان، السنة التاسعة، العدد ٢٥٩٤،

٢٠٠٧/١/١٥.

٦١- عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

٦٢ -سـرمد زكي الجادر وفينـوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠-٢١.

٦٣ - صهيب جاسم، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

٦٤ - أوباما يدعم سـو تشـي ويؤكد حمايـة الروهينجيا لـدى زيارتـه ميانمـار، جريدة الشـرق الأوسـط، العدد١٣١٣٦ ، رانغون –لندن،١٥/نوفمبر /٢٠١٤.

٦٥ - ميانمـار تنتقد واشـنطن لوصفها باسـم "بورما "، جريدة الشـرق الأوسـط ،العدد ١٣٤٧٩، رانغون- لندن ،٢٠١٥/١/٢٧.

٦٦ -عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

٦٧ -هالة خالد حميد، الدور الأمريكي في تحديد مدركات الامن والاسـتقرار في اسـيا، مجلة دراسات دولية، العـدد١٨، مركـز دراسـات دولية، جامعـة بغداد، العراق ،٢٠٠٢، ص١٥٦.

٦٨ -إسـماعيل الياس المتمني، اللاجئون داخل ميانمار، مجلة البيان، العدد٣٠٦، لندن ،٢٠١٣، ص٤٥.

المستخلص

فرضت مشكلة الاقليات نفسها كحقيقة واقعة على التنظيم الدولي المعاصر من خلال الانتهاكات الخطيرة التي تقع على حقـوق الاقليات في أي مرحلة من مراحل التاريخ السياسـي الحديـث ويعد انـكار حقوق هذه الجماعات هو انتهاك لقواعـد القانون الدولي ومنها حقوق الاقليات المسـلمة في ميانمـار التي لا زالت تتعـرض لمخاطـر الابـادة الجماعيـة والاضطهاد السياسـي فضلا عن عدم جدية الحكومات المتعاقبة في تسوية الصراع المسلح المستمر منذ عقود طويلة في محاولـة منها لفرض واقع سياسـي واجتماعي مغاير في سـعيها الى تحييد واضعاف دور الاقليات المسـلم((الروهينغيا)) ومنعها من المطالبة بحقوقها الانسـانية لاسـيما في ظـل الأدوار التـي تقوم بها الدول الإقليمية والدولية ، ناهيك عن اشكاليات تأخر الدعم الدولي في توفير الحماية لهذه الأقليات .

Abstract

The problem of minorities has been imposed itself as a reality on the contemporary international organization through serious violations that happened on the side of the rights of minorities at any historical period of modern political circumstances. Therefore, the political persecution as well as the lack of seriousness of successive governments in settling the armed conflict that has been going on for decades became an attempt to impose a different political and social reality in their matter to neutralize and weaken the role of Muslim minorities ((Rohingya)) and preventing them from claiming their human rights, especially in the political roles which performed an impacts by regional and international states, without to mention the problems of the delay in international support in providing protection for these minorities consequently.